السياسة الفلسطينية خلال الانتداب

فيصل حوراني، **جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠، ٥٠٣ صفحة.

شهدت السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً بالتأريخ الوطني الفلسطيني من منظور تخصصي تناول جوانب محدّدة من هذا التأريخ بالعرض والدرس والتحليل. وعلى الرغم من وفرة الكتابات على هذا الصعيد، الاّ ان الكتاب الذي بين ايدينا يشكل، من حيث موضوعه، معالجة جديدة لجانب من جوانب العملية السياسية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

لقد أوضح المؤلف في مقدمته انه لم يرد في ذهنه ان يأتي هذا الكتاب تأريخاً للحركة الوطنية الفلسطينية، بل ان يكون «قراءة» لهذا التأريخ، من خلال رصد ما اشتهر باسم «الرفض الفلسطيني»، ووضع اليد على دوافعه وظواهره ونجاحاته واخفاقاته وكل ما يتصل به. وجاءت «القراءة» في صيغة مقالات، لا فصول كما هو مألوف، فخصّص كل مقالة لاستيفاء «نقطة واحدة من نقاط البحث، او فترة من الفترات التي تتّسم بسمة متميزة وحيدة، او بسمات عديدة متجانسة» (ص ١٠).

توزّع الكتاب في خمس عشرة مقالة واستخلاصات وملاحق. في المقالة الاولى، تناول المؤلف البدايات التي سبقت الاحتلال البريطاني الفلسطيني، وفشل الحركة الصهيونية في الحصول على موافقة الدولة العثمانية، واصداء المشروع الصهيوني على الجانب العربي، ومن ثمّ تأثير استلام «الاتحاديين» الاتراك للسلطة في مجريات ووقائع النشاط الصهيوني في المشرق العربي. واستخلص من ذلك: «ان المواجهات الأولى بين عرب فلسطين والمطامع الصهيونية لم تظهر، على نحو يُعتد به، الاّ بعد سنوات كثيرة من تشكّل الحركة الصهيونية، وبعد سنوات كثيرة، أيضاً، من انتظام هذه الحركة في المنظمة الصهيونية العالمية» (ص ٣٧).

وفي المقالة الثانية تعرّض الى أوهام وأخطاء في فهم الحركة الوطنية الفلسطينية للسياسة البريطانية، بعدما تمّ فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وخابت الآمال بالاستقلال والوحدة. وقد عالج المؤلف، بشيء من التفصيل، اتفاقية فيصل ـ وايزمان (٣/١/١٩١٩) ومدلولاتها، واثر ذلك في رفض الأوساط الفلسطينية،، كافة، للمشروع الصهيوني. وقد استند ذلك الرفض الى مجموعة من الحجج: الاولى، ان دعوى اليهود التاريخية في فلسطين باطلة؛ الثانية، «ان اليهود يدّعون بحق وطن في فلسطين، بناء على انهم استعمروها مدة في العهد السابق. فانْ كان كلما دخلت أمة بلاداً يحق لها استردادها والتوطن فيها، فيحق لكل أمة أودولة ان تطلب البلاد التي استعمرتها في أي عهد من عهود التاريخ، كما يحق للرومان واليونان ان يطالبوا بمثل هذا المطلب». واستندت الحجة الثالثة الى «ان علاقة العرب، المسلمين والمسيحيين، بهذه البلاد أقوى جداً من علاقة اليهود بها» (ص ٤٥). والحجة الرابعة التي ظلت تساق في معرض الرد على مبررات المشروع الصهيوني «هي ان سكان فلسطين من العرب، مسلمين ومسيحيين، يشكلون اغلبية ساحقة في البلاد؛ بينما لا يشكّل اليهود، مواطنين أصليين ووافدين جدداً، سوى أقلية، ولا يملكون، وفق التقديرات الفلسطينية لملكيتهم في العام ١٩١٩، الاّ واحد بالمائة من أرض البلاد». وتقوم الحجة الخامسة على التنبيه الى تأثيرات الفارق بين العرب واليهود، وما يحمله تفوّق اليهود من مخاطر على الآخرين. واستندت الحجة السادسة الى «التحذير من المشاكل والاضطرابات التي ستعمّ البلاد نتيجة استمرار الهجرة اليهودية»؛ في حين قامت الحجة الاخيرة على أساس «ان فلسطين جزء طبيعي